

الفصل الأول أهم التطورات الاقتصادية العالمية خلال العام ٢٠٠٣

بدأ الاقتصاد العالمي في الانتعاش منذ نهاية عام ٢٠٠١ ، نتيجة لنمو حجم التجارة والإنتاج الصناعي وقد واصل انتعاشه خلال عام ٢٠٠٣ ، إذ ارتفع معدل النمو على مستوى العالم ليبلغ ٣,٢٪ مقارنة بمعدل نمو قدره ٣,٠٪ في عام ٢٠٠٢. ويعزى هذا الانتعاش إلى تسارع تداعيات انتهاء الحرب في العراق بسرعة تجاوزت التقديرات التي سبقتها ، وتحسن الأسواق المالية وارتفاع حركة الاستثمار وتزايد ثقة المستهلكين خصوصاً في الولايات المتحدة واليابان وبعض الدول النامية لاسيما في آسيا، وترافق مع ذلك النمو ضغوط تضخمية وسياسات اقتصادية غير متشددة ومستويات فائدة منخفضة.

وقد توالى هذا الانتعاش الطفيف بالرغم من استمرار بعض المخاطر المرتبطة بالتقلبات الحادة في أسعار العملات وعودة الضغوط الحمائية في كثير من الدول نتيجة للإختلالات الاقتصادية العالمية ، لاسيما في الحساب الجاري والتقدم المحدود في معالجة المشكلات الهيكلية في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى . من جانب آخر ظهرت بعض المؤشرات السلبية المتمثلة في تباطؤ الإنتاج الصناعي العالمي وضعف نمو التجارة الخارجية وهبوط أسعار الأسهم ، والانعكاسات السالبة لانتشار مرض " السارس " في بعض دول آسيا على اقتصاديات هذه الدول . كل هذه العوامل أثرت سلباً على حركة التجارة العالمية ومجهودات تقليل حدة الفقر.

فيما يلي استعراض لبعض المؤشرات الاقتصادية في كل من الدول الصناعية ودول التحول الاقتصادي والدول النامية :-

معدلات النمو والتضخم والبطالة والحساب الجاري في الدول الصناعية الرئيسية:

يبين الجدول (١ - ١) والشكل (١ - ١) معدلات النمو والتضخم والبطالة والحساب الجاري

للدول الصناعية لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣م.

جدول رقم (١ - ١)

معدلات النمو والتضخم والبطالة والحساب الجاري في الدول الصناعية الرئيسية

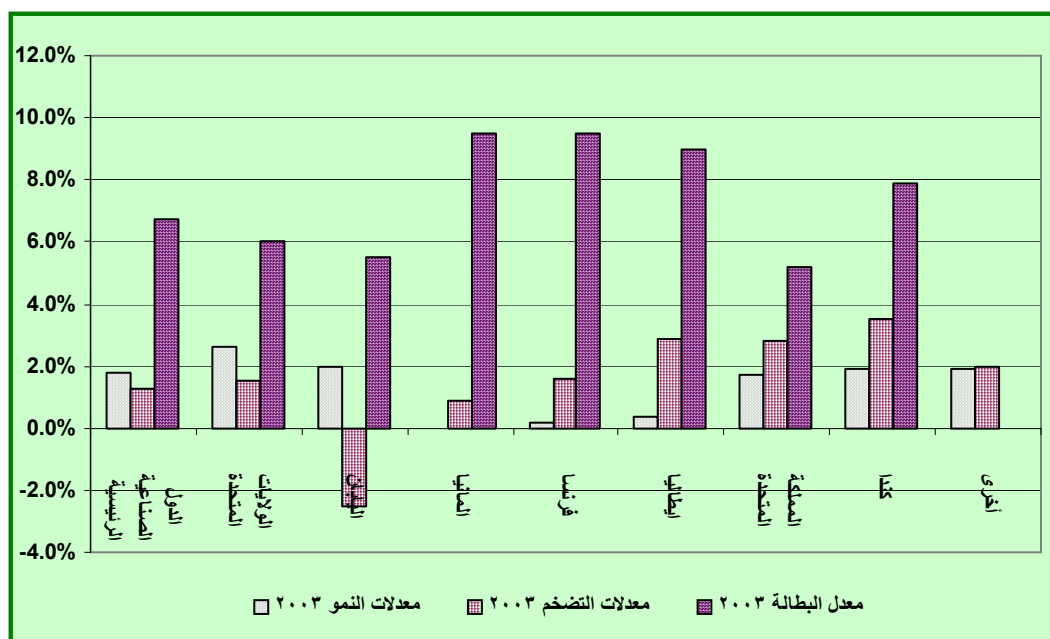
الحساب الجاري (بليون دولار)	معدلات البطالة %		معدلات التضخم %		معدلات النمو %		المؤشرات الدول	
	**٢٠٠٣	*٢٠٠٢	**٢٠٠٣	*٢٠٠٢	**٢٠٠٣	*٢٠٠٢		
٢٤٥,٢-	١٨٦,٦-	٦,٧	٦,٤	١,٣	١,٢	١,٨	١,٨	الدول الصناعية الرئيسية
٥٥٣,٣-	٤٨٠,٩-	٦,٠	٥,٨	١,٥	١,١	٢,٦	٢,٤	الولايات المتحدة
١٢١,١	١١٢,٧	٥,٥	٥,٤	٢,٥-	١,٧-	٢,٠	٠,٢	اليابان
٥٧,٠	٤٦,١	٩,٥	٨,٦	٠,٩	١,٦	غير متوفر	٠,٢	ألمانيا
٢١,٤	٢٥,٩	٩,٥	٨,٨	١,٦	١,٩	٠,٥	١,٢	فرنسا
١٦,٠-	٦,٧-	٩,٠	٩,٠	٢,٩	٢,٧	٠,٤	٠,٤	إيطاليا
١٧,١-	١٤,٤-	٥,٢	٥,٢	٢,٨	٣,١	١,٧	١,٩	المملكة المتحدة
١٣,٦	١٤,٩	٧,٩	٧,٦	٣,٥	١,٠	١,٩	٣,٣	كندا
١٢٤,٦	١٢٠,٣	غير متوفر	غير متوفر	٢,٠	١,٤	١,٩	٣,٠	مجموعة الدول الصناعية الأخرى

المصدر: World Economic Outlook Sept. ٢٠٠٣

* حقيقية ** تقديرات

شكل رقم (١-١)

معدلات النمو والتضخم والبطالة في الدول الصناعية الرئيسية للعام ٢٠٠٣



يتضح من الجدول (١-١) أن معدل النمو للدول الصناعية الرئيسية مجتمعة قد استقر على حاله كما في عام ٢٠٠٢ أي في حدود ١,٨%. أما معدل التضخم فقد ارتفع من ١,٢% إلى ١,٣% بينما ارتفع معدل البطالة من ٦,٤% إلى ٦,٧% وزاد عجز الحساب الجاري من ١٨٦,٦ بليون دولار إلى ٢٤٥,٢ بليون دولار.

انخفضت معدلات النمو في كل من فرنسا ، المملكة المتحدة وكندا ، بينما ارتفعت في الدول الرئيسية الأخرى ، وارتفعت كذلك معدلات التضخم في كل من الولايات المتحدة ، إيطاليا وكندا. كما ارتفعت معدلات البطالة في كل من الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا وكندا. فيما يتعلق بوضع الحساب الجاري فقد زاد العجز في كل من أمريكا وإيطاليا والمملكة المتحدة.

بالنسبة للدول الصناعية الأخرى ، فقد انخفضت معدلات النمو من ٣,٠% في عام ٢٠٠٢ إلى ١,٩% في عام ٢٠٠٣ ، كما ارتفعت معدلات التضخم من ١,٤% إلى ٢,٠% وأرتفع فائض الحساب الجاري من ١٢٠,٣ بليون دولار إلى ١٢٤,٦ بليون دولار.

معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية :-

يوضح الجدول (٢-١) والشكل (٢-١) معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

جدول رقم (٢-١)

معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية

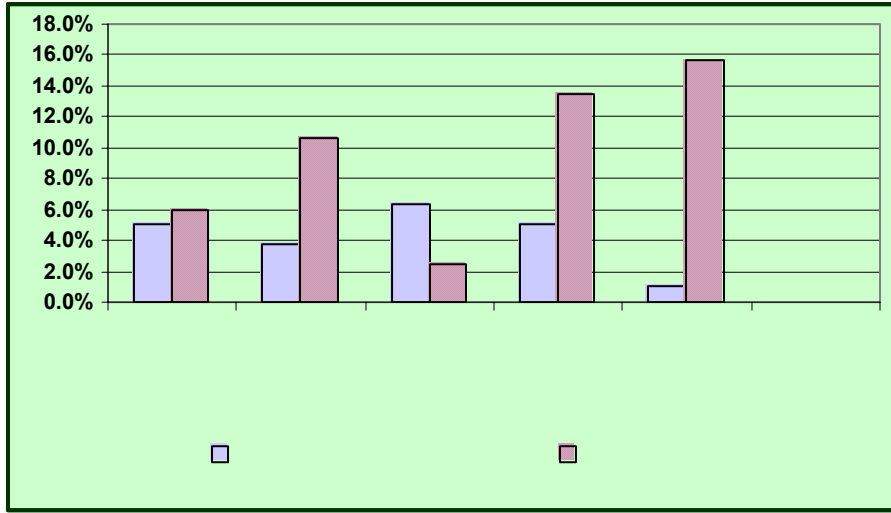
الحساب الجاري (بليون دولار)	معدلات التضخم %		معدلات النمو %		المؤشرات الدول	
	*٢٠٠٢	**٢٠٠٣	*٢٠٠٢	**٢٠٠٣		
**٢٠٠٣	*٢٠٠٢	*٢٠٠٣	*٢٠٠٢	**٢٠٠٣	*٢٠٠٢	مجموعة الدول النامية
٦٥,٧	٧٤,٠	٥,٩	٥,٣	٥,٠	٤,٦	أفريقيا
٣,٨-	٥,٩-	١٠,٦	٩,٣	٣,٧	٣,١	آسيا
٤٢,٤	٦٥,٤	٢,٥	٢,٠	٦,٤	٦,٤	الشرق الأوسط
٤٠,٦	٢٩,٣	١٣,٥	١٥,٧	٥,١	٤,٨	دول أمريكا اللاتينية
١٣,٥-	١٤,٩-	١٠,٩	٨,٧	١,١	٠,١-	أخري
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	

المصدر: World Economic Outlook, Sept..٢٠٠٣

* حقيقية ** تقديرات

شكل رقم (٢-١)

معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية للعام ٢٠٠٣



يتضح من الجدول (٢-١) أن معدلات النمو للدول النامية مجتمعة قد ارتفعت من ٤,٦% في عام ٢٠٠٢ إلى ٥,٠% في عام ٢٠٠٣، في حين ارتفع معدل التضخم من ٥,٣% إلى ٥,٩%، وانخفض فائض الحساب الجاري من ٧٤,٠ بليون دولار إلى ٦٥,٧ بليون دولار.

ارتفع معدل النمو الاقتصادي في أفريقيا من ٣,١% في عام ٢٠٠٢ إلى ٣,٧% في عام ٢٠٠٣، بينما ارتفع معدل التضخم من ٩,٣% إلى ١٠,٦%، وانخفض عجز الحساب الجاري من ٥,٩ بليون دولار إلى ٣,٨ بليون دولار.

بالنسبة للدول الآسيوية فقد بقى معدل النمو على ما هو عليه في عام ٢٠٠٢ في حدود ٦,٤%، بينما ارتفع معدل التضخم من ٢,٠% إلى ٢,٥% وانخفض فائض الحساب الجاري من ٦٥,٤ بليون دولار إلى ٤٢,٤ بليون دولار.

شهدت دول الشرق الأوسط تحسناً ملحوظاً في اقتصادياتها بسبب زيادة إنتاج النفط وارتفاع متوسط سعره، إذ ارتفع معدل النمو من ٤,٨% في عام ٢٠٠٢ إلى ٥,١% في عام ٢٠٠٣ وانخفض معدل التضخم من ١٥,٧% إلى ١٣,٥%، كما زاد فائض الحساب الجاري من ٢٩,٣ بليون دولار إلى ٤٠,٦ بليون دولار.

بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية فقد تحول معدل النمو من -٠,١% في عام ٢٠٠٢ إلى ١,١% في عام ٢٠٠٣، بينما ارتفع معدل التضخم من ٨,٧% إلى ١٠,٩% وانخفض عجز الحساب الجاري من ١٤,٩ بليون دولار إلى ١٣,٥ بليون دولار.

معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري لدول التحول الاقتصادي :-

يوضح الجدول (٣-١) والشكل (٣-١) معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري لدول التحول الاقتصادي لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣م.

جدول رقم (٣-١)

معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري لدول التحول الاقتصادي لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣

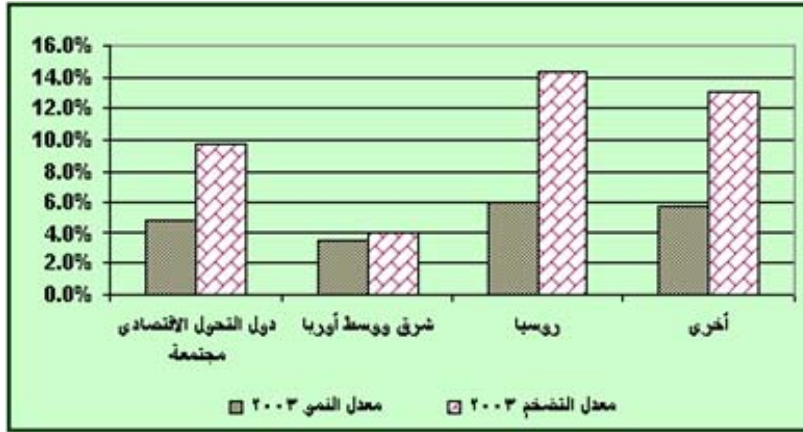
المؤشرات		معدلات النمو %		معدلات التضخم %		الدول
٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٣	
٤,٢	٤,٩	١١,١	٩,٧	٩,٩	١٠,٠	دول التحول الاقتصادي مجتمعة
٣,٠	٣,٤	٥,٦	٤,٠	٢٢,١-	٢٦,٠-	شرق ووسط أوروبا
٤,٣	٦,٠	١٦,٠	١٤,٤	٣٠,٩	٣٦,١	روسيا
٤,٩	٥,٨	١٤,٥	١٣,١	٣٢,٠	٣٦,٠	أخرى

المصدر: Sept.٢٠٠٣ World Economic Outlook

* حقيقية ** تقديرات

شكل رقم (٣-١)

معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري لدول التحول الاقتصادي للعام ٢٠٠٣



يتضح من الجدول (٣-١) أن دول التحول الاقتصادي مجتمعة قد شهدت تحسناً واضحاً في اقتصادياتها، إذ ارتفع معدل النمو من ٤,٢% في عام ٢٠٠٢ إلى ٤,٩% في عام ٢٠٠٣. أما معدل التضخم فقد انخفض من ١١,١% إلى ٩,٧%، بينما ارتفع فائض الحساب الجاري من ٩,٩ بليون دولار إلى ١٠,٠ بليون دولار.

بالنسبة لدول شرق ووسط أوروبا فقد ارتفع معدل النمو من ٣,٠% في عام ٢٠٠٢ إلى ٣,٤% في عام ٢٠٠٣، وانخفض معدل التضخم من ٥,٦% إلى ٤,٠%، بينما زاد عجز الحساب الجاري من ٢٢,١ بليون دولار إلى ٢٦,٠ بليون دولار.

أما روسيا فقد شهدت تحسناً ملحوظاً في اقتصادها، إذ ارتفع معدل النمو من ٤,٣% في عام ٢٠٠٢ إلى ٦,٠% في عام ٢٠٠٣، وانخفض معدل التضخم من ١٦,٠% إلى ١٤,٤%، كذلك فقد ارتفع فائض الحساب الجاري من ٣٠,٩ بليون دولار إلى ٣٦,١ بليون دولار.

فيما يتعلق بدول التحول الاقتصادي الأخرى، فقد ارتفع معدل النمو فيها من ٤,٩% في عام ٢٠٠٢ إلى ٥,٨% في عام ٢٠٠٣، وانخفض معدل التضخم من ١٤,٥% إلى ١٣,١%، بينما ارتفع فائض الحساب الجاري من ٣٢,٠ بليون دولار إلى ٣٦,٠ بليون دولار.

الديون الخارجية :

يوضح الجدول (٤-١) الديون الخارجية لمجموعة الدول النامية ودول التحول الاقتصادي ونسبتها للناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

جدول رقم (٤-١)

نسبة الديون الخارجية للناتج المحلي الإجمالي للدول النامية ودول التحول الاقتصادي

(بليون دولار أمريكي)

**٢٠٠٣		*٢٠٠٢		الدول
% من الناتج الإجمالي	الديون	% من الناتج الإجمالي	الديون	
٣٧,٧	٢,٢١٩,٢	٤٠,٩	٢,١٩١,٥	مجموعة الدول النامية :
٤٩,٢	٢٦٧,٩	٥٩,٣	٢٦٤,٧	أفريقيا
٢٥,٣	٦٨٣,٨	٢٧,٤	٦٧٥,٥	آسيا
٤٤,١	٧٥٨,٦	٤٥,٣	٧٤٣,٨	دول أمريكا اللاتينية
٥٤,٨	٥٠٨,٩	٦٢,٧	٥٠٧,٥	الشرق الأوسط و تركيا
غير متوفر	٤٣٨,٥	غير متوفر	٤٢٤,١	دول التحول الاقتصادي
غير متوفر	٢٣٧,٦	غير متوفر	٢٢١,٨	شرق ووسط أوروبا
غير متوفر	١٥٠,٨	غير متوفر	١٥٤,٦	روسيا
غير متوفر	٥٠,١	غير متوفر	٤٧,٧	وسط آسيا وأخرى

المصدر: World Economic Outlook Sept..٢٠٠٣

* حقيقية ** تقديرات

يلاحظ من الجدول (٤-١) أن ديون الدول النامية مجتمعة قد ارتفعت من ٢١٩١,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٢١٩,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٣. أما بالنسبة لدول التحول الاقتصادي مجتمعة فقد ارتفعت ديونها الخارجية من ٤٢٤,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٣٨,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٣. الجدول (٥-١) يوضح خدمة الدين ونسبتها للصادرات في الدول النامية ودول التحول الاقتصادي لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

جدول رقم (٥-١)

خدمة الدين ونسبتها إلى الصادرات في الدول النامية ودول التحول الاقتصادي (بليون دولار أمريكي)

*٢٠٠٢		**٢٠٠٣	
خدمة الدين	% من الصادرات	خدمة الدين	% من الصادرات
٣٢٤,٨	٥,٩	٣٣٧,١	٥,٠
مجموعة الدول النامية:			
٣٣,٦	٩,٠	٢٧,٢	٥,٥
أفريقيا			
١٠٧,٤	٣,٢	١٠٨,٣	٢,٩
آسيا			
٤٠,٠	٣,٥	٤٣,٠	٣,٥
الشرق الأوسط وتركيا			
١٤٣,٩	١٣,٠	١٤٨,٦	١١,٣
دول أمريكا اللاتينية			
٦٥,٩	غير متوفر	٧٩,٠	غير متوفر
دول التحول الاقتصادي:			
٣٦,٢	غير متوفر	٤٣,٣	غير متوفر
شرق ووسط أوروبا			
٢٥,١	غير متوفر	٣٠,٤	غير متوفر
روسيا			
٤,٦	غير متوفر	٥,٣	غير متوفر
وسط آسيا وأخرى			

المصدر: World Economic Outlook Sept. ٢٠٠٣

* حقيقية ** تقديرات

• لا تشمل النسبة مدفوعات خدمة الدين إلى صندوق النقد الدولي

يلاحظ من الجدول (٥-١) أن خدمة الدين للدول النامية مجتمعة قد ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً من ٣٢٤,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٣٣٧,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٣. أما خدمة الدين لدول التحول الاقتصادي مجتمعة فقد ارتفعت أيضاً من ٦٥,٩ بليون دولار إلى ٧٩,٠ بليون دولار.

أهم المؤتمرات الاقتصادية والاجتماعات الإقليمية والدولية خلال عام ٢٠٠٣:- ١. اجتماعات قمة الكوميسا:

انعقدت بالخرطوم خلال الفترة ٩ - ١٧ مارس ٢٠٠٣ اجتماعات القمة الثامنة للكميسا بمشاركة وفود من تسع عشرة دولة من دول الكوميسا وعدد من ممثلي المنظمات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية .

صدر البيان الختامي للقمة متضمناً الآتي :

• تكوين المكتب التنفيذي للعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ من السودان رئيساً ، يوغندا نائباً للرئيس وإثيوبيا مقررأً .

• ضرورة تسريع الخطى بغرض الوصول لمرحلة الاتحاد الجمركي .

• نادى القمة الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة ببذل الجهد للانضمام للمنطقة الحرة بأسرع ما يمكن .

• أقرت القمة حاجة الدول إلى وجود إطار مؤسسي للتجارة في الخدمات .

• دعت القمة إلى عقد مؤتمر إقليمي لمناقشة مشكلة نقص الغذاء الحاد في الإقليم والخروج بتوصيات محددة لتحقيق الأمن الغذائي بالإقليم .

• نادى القمة بضرورة الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوربي بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية .

• أوصت القمة بضرورة تنسيق الجهود بين سكرتارية الكوميسا وسكرتارية الشراكة الجديدة

لتنمية أفريقيا (NEPAD) **New Partnership for Africa's Development** وذلك بوضع برامج لتطوير الزراعة والبنيات الأساسية بالإقليم.

• ضرورة مساهمة الدول الأعضاء في عضوية مؤسسات الكوميسا المختلفة .

• ضرورة حل النزاعات وإحلال الأمن والسلام بالإقليم .

• يكون مقر محكمة عدل الكوميسا بالخرطوم .

٢. الاجتماع السنوي للهيئات المالية العربية :

أنعقد بمدينة أبوظبى عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة ٢٢ - ٢٣ إبريل ٢٠٠٣

الاجتماع السنوي للهيئات المالية العربية . وقد ضم الاجتماع محافظي* ومساهمي الهيئات المالية

* كلمة المحافظ تعنى وزير المالية بالبلد المعنى .

العربية المشتركة والمتمثلة في : الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، الهيئة العربية للاستثمار والإئتماء الزراعي وصندوق النقد العربي . ومن أهم الموضوعات التي تناولها الاجتماع ما يلي :-

- النظر في التقارير السنوية لهذه الهيئات .
- بحث التقارير المقدمة من مجالس إدارات هذه الهيئات وخاصة البيانات المالية.
- انتخاب رؤساء ونواب الرؤساء لمجالس المحافظين والمساهمين للدورة القادمة .
- إجازة تقارير مدققي الحسابات بتلك الهيئات وتعيين مدققين للعام القادم وإجازة الميزانيات السنوية .

ومن أهم القرارات التي صدرت عن الاجتماع ما يلي :-

I. اعتماد ميزانية الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي عن العام ٢٠٠٢ وحساب الدخل والإنفاق والاحتياطي وتقرير مجلس الإدارة بشأن هذه البيانات . كما تم انتخاب السيد/ ممثل دولة الكويت رئيساً لمجلس محافظي الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي للدورة السنوية الثانية والثلاثين والسيد/ ممثل الجمهورية اللبنانية نائباً له .

II. اعتماد الميزانية السنوية وحساب الإيرادات والمصروفات وتقرير مدققي الحسابات وتقرير مجلس الإدارة لسنة ٢٠٠٢ . للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار واختيار السيد/ رئيس وفد سلطنة عمان رئيساً لمجلس مساهمي المؤسسة والسيد/ رئيس وفد فلسطين نائباً له عن الدورة الثلاثين لمجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

III. التصديق على ميزانية المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وحساب إيراداته ومصروفاته عن السنة المالية ٢٠٠٢ وتقرير مراقب الحسابات وانتخاب السيد/ ممثل سلطنة عمان لرئاسة مجلس محافظي المصرف في اجتماعه السنوي التاسع والعشرين وانتخاب السيد/ محافظ دولة فلسطين نائباً له .

IV. التصديق على ميزانية الهيئة العربية للاستثمار والإئتماء الزراعي للعام ٢٠٠٢ وعلى الحسابات الختامية والاحتياطي وتقرير مجلس الإدارة بشأن هذه البيانات . كما تم انتخاب السيد/ ممثل جمهورية مصر العربية رئيساً لمجلس المساهمين خلال دورته السنوية السابعة والعشرين وانتخاب السيد/

ممثل دولة الكويت نائباً له . كما تمت الموافقة على طلب انضمام جمهورية جزر القمر إلى اتفاقية إنشاء الهيئة، وعلى قبول اكتتابها في رأسمال الهيئة بخمسة أسهم بقيمتها الاسمية .

٧. اعتماد الحسابات الختامية الموحدة لصندوق النقد العربي لعام ٢٠٠٢ والتخصيصات المقترحة للاحتياطيات والموافقة على التقرير السنوي للصندوق . كما تم انتخاب السيد/ ممثل سلطنة عمان لدى الصندوق رئيساً لمجلس المحافظين خلال دورته السنوية السادسة والعشرين وانتخاب السيد/ ممثل دولة فلسطين نائباً لرئيس مجلس المحافظين. كما تمت الموافقة على اقتراح مجلس المديرين التنفيذيين باعتبار مساهمة صندوق النقد العربي في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار استثماراً مباشراً من الصندوق . أيضاً تم تفويض مجلس المديرين التنفيذيين بدراسة الأفكار والمقترحات الجديدة المقدمة من جمهورية السودان بشأن مديونيتها تجاه الصندوق واتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن .

٣. الاجتماع السنوي العاشر للبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد:

انعقد بالعاصمة الزامبية – لوساكا- خلال يومي ٢٣ و ٢٤ مايو ٢٠٠٣ اجتماع الجمعية العمومية العاشر لمساهمي البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد ، بحضور المندوبين الذين يمثلون الفئات الثلاث للمساهمين بالبنك . نوقشت عدة أوراق عمل ركزت على مشاكل التجارة عموماً والصادرات على وجه الخصوص. وقد صدر عن تلك الأوراق عدد من التوصيات نجملها في الآتي:

- أهمية تضافر الجهود نحو تفعيل دور المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية في المساهمة في حل بعض قضايا الاقتصاد الأفريقي وتنمية وتطوير الصادرات وتمويل مشروعات البنيات الأساسية وتقديم التمويل للدول الأكثر فقراً وتطبيع العلاقات مع مؤسسات التمويل الدولية والمليح للاستفادة من خدماتها وتسهيلاتهما في هذا الخصوص .

- اتخاذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها المساهمة في تطوير التجارة البينية بين الدول الأفريقية وتوسيع نطاق التعامل مع العالم الخارجي .

- ضرورة التنسيق والتعاون بين المصارف الأفريقية والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد .
- حث المساهمين في البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد على الإسراع بدفع المتأخرات حتى يتسنى للدول الأعضاء الاستفادة من الخدمات والتسهيلات التي يقدمها البنك .

٤. الاجتماع السنوي الثامن والثلاثون لمجموعة بنك التنمية الأفريقي :

انعقد بالعاصمة الإثيوبية – أديس أبابا خلال الفترة ٣ - ٥ يونيو ٢٠٠٣ ، الاجتماع السنوي الثامن والثلاثون لمجموعة بنك التنمية الأفريقي . بحضور سبعة وثلاثين محافظاً من الدول الأفريقية والدول الأخرى المساهمة في البنك وصندوق التنمية الأفريقي كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض الدول الأوروبية.

ناقش الاجتماع الموضوعات التالية :-

- تقرير الرئيس التنفيذي للبنك عن أداء البنك للعام ٢٠٠٢
 - تعيين المكتب التنفيذي ولجنة التسيير المشتركة للبنك للعام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤.
 - تعيين مدير تنفيذي جديد لمجموعة كندا للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦
 - دراسة ومناقشة تقرير نقل مقر البنك مؤقتاً إلى تونس .
 - إجازة القوائم المالية السنوية وحساب الأرباح والخسائر للبنك ولصندوق التنمية الأفريقي للعام ٢٠٠٢ وتخصيص الأرباح الصافية .
 - إجازة الاتفاقية المعدلة للتعاون بين البنك وصندوق التنمية الأفريقي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واتفاقية للتعاون بين البنك والتجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا . بالإضافة إلى مسودة اتفاقية للتعاون بين مجموعة البنك ومنظمة العمل الدولية .
 - إجازة تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس المحافظين لاجتماعاتها المنعقدة في ديسمبر ٢٠٠٢ .
 - دراسة طلب عروض المغرب والسنغال لاستضافة الاجتماع السنوي القادم .
 - ٥. **الاجتماع السنوي السابع والعشرون لمجلس محافظي البنوك المركزية الأفريقية :**
- أنعقد في الفترة ١٨ - ١٩ أغسطس ٢٠٠٣ بالعاصمة اليوغندية كمبالا - الاجتماع السنوي السابع والعشرون لاتحاد محافظي البنوك المركزية الأفريقية . وقد حضر الاجتماع محافظو وممثلو عدد من البنوك المركزية الأفريقية بجانب ممثلي بعض المنظمات الدولية والإقليمية . وقد تركز النقاش حول مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD) بوصفها مبادرة مهمة وطموحة في مجال التكامل الإقليمي لبلدان القارة الأفريقية وخرج الاجتماع بمجموعة من القرارات أهمها ما يلي:-
١. إجازة تقرير الاجتماع السادس والعشرين لمجلس محافظي البنوك المركزية الأفريقية وتقرير المكتب التنفيذي عن أنشطة المجلس للعام ٢٠٠٣ والنظام الأساسي المعدل للمجلس وإجازة موقف التنفيذ في تقرير برنامج التعاون النقدي الأفريقي .

٢. حث البنوك المركزية الأعضاء في الاتحاد على دفع متأخرات المساهمات قبل ديسمبر ٢٠٠٣ .
 ٣. اختيار محافظ البنك المركزي اليوغندي رئيساً للدورة عن العام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ والمحافظ عن مجموعة دول وسط أفريقيا نائباً له .
 ٤. استضافة أحد دول منطقة أفريقيا الوسطي للاجتماع السنوي القادم في أغسطس ٢٠٠٤
 ٥. اختيار موضوع ندوة الاجتماع القادم عن (دور البنوك المركزية في مكافحة غسل الأموال : التعاون وتبادل الخبرات) .
 ٦. تسريع التعاون بين الجهات المعنية في إطار مبادرة النيباد والاتحاد الأفريقي .
- ٦. الاجتماع السنوي الثامن والعشرون للبنك الإسلامي للتنمية:**
- انعقد بمدينة ألماني – جمهورية قازاقستان خلال الفترة ٢ - ٣ سبتمبر ٢٠٠٣ الاجتماع السنوي الثامن والعشرون للبنك الإسلامي للتنمية – جلة بحضور وفود من ٥٢ دولة من الدول الأعضاء بالبنك والبالغ عددها ٥٥ دولة ، بالإضافة إلى ممثلي بعض مؤسسات القطاع الخاص ومثلي مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية كمراقبين .
- ضمن فعاليات الاجتماع الثامن والعشرين تم عقد عدد من الاجتماعات الجانبية والندوات ، حيث تم عقد الندوة السنوية الرابعة عشر تحت عنوان " التعاون بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي " وتم عقد الاجتماع السنوي الثالث للجمعية العمومية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والاجتماع السنوي العاشر لمجلس محافظي المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات . كما تم عقد اجتماع محافظي البنك الإسلامي للتنمية عن الدول الأفريقية . ومن أهم القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في اجتماعه الثامن والعشرين لمجموعة البنك ما يلي :
١. المصادقة على الحسابات المراجعة للبنك والصناديق التابعة له وهي صندوق الوقف ، وبرنامج تمويل الصادرات ، محفظة البنوك الإسلامية، صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف ونقل رصيد حساب الأرباح والخسائر للبنك كما هو في نهاية السنة المالية ١٤٢٣ هـ إلى الاحتياطي العام.
 ٢. المصادقة على الحسابات المراجعة لصندوق البنك الإسلامي للتنمية لحصص الاستثمار لعام ٢٠٠٢ م .
 ٣. تخصيص مبلغ خمسة مليون دولار أمريكي لتمويل منح المساعدة الفنية لعام ١٤٢٥ هـ .

٤. عقد الاجتماع السنوي التاسع والعشرين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في طهران ، وتحديد موعد الاجتماع بالتشاور مع الدولة المضييفة.
٥. الموافقة على طلب أوزباكستان بالانضمام إلى عضوية البنك الإسلامي للتنمية .
٦. الموافقة على عقد الاجتماع السنوي الثامن والثلاثين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية بالجمهورية اليمنية .

٧. الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية :

انعقد بكانكون بالمكسيك خلال الفترة ١٠ - ١٤ سبتمبر ٢٠٠٣ الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية ، والذي شاركت فيه وفود من الدول الأعضاء والدول في مراحل الانضمام والعديد من المختصين والفنيين بالقطاعات ذات الصلة بعمل المنظمة . وقد غطت مداورات الاجتماع عدداً من المحاور الأساسية الخاصة بشئون المنظمة وتطورات الأداء وقرارات الاجتماع الوزاري السابق الذي عقد بالدوحة . وقد انحصرت الموضوعات الهامة التي ناقشها الاجتماع في دعم الزراعة ، الملكية الفكرية ، النفاذ للأسواق ، أوضاع الدول الأقل نمواً Least Developed Countries (LDCs) والمعاملة الخاصة والتميزة . وهذه المواضيع تعرف بأجندة الدوحة بالإضافة إلى مواضيع الاستثمار ، المشتريات الحكومية ، المنافسة وتدابير التسهيلات التجارية أي ما يعرف بموضوعات سنغافورة.

هذا وكل تلك المواضيع سألقة الذكر لم يتم فيها التوصل إلى اتفاق بين الدول النامية والدول الصناعية ، حيث خلص الاجتماع إلى ما يلي :

١. إن الموقف في موضوعات سنغافورة قد عولج بشكل كافٍ في مؤتمر الدوحة والاجتماعات السابقة ، وأتفق انه من الصعب على مجموعة الدول النامية تقديم أي تنازلات بذلك الشأن ما لم تقم الدول المتقدمة بتقديم تنازلات مماثلة وموازية في موضوعات الزراعة ، حيث لم تراعى الدول المتقدمة مضمون مقررات مؤتمر الدوحة فلجأت للمزيد من الدعم للزراعة وكمثال لذلك الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لمزارعي القطن مما أدى إلى هبوط أسعاره العالمية وإلى حدوث خسارات كبيرة للدول النامية المصدرة له .

٢. تم تحويل كل القضايا الخلافية إلى الأمانة العامة للمنظمة واللجان المتخصصة بجنييف لمزيد من البحث والتداول حولها ورفعها للاجتماع الوزاري السادس .

٨. اجتماعات محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية بدول الكوميسا:

- انعقدت بالعاصمة الكينية نيروبي خلال الفترة ١٤ - ١٨ نوفمبر ٢٠٠٣ اجتماعات محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية بدول الكوميسا بمشاركة وفود من أربع عشرة دولة من دول الكوميسا من بينها السودان . ومن أهم القرارات التي صدرت عن تلك الاجتماعات مايلي :
- إجازة خطة العمل المتعلقة بتطبيق نظام الدفع والتسويات الإقليمي (REPSS) توطئة لتطبيقه اعتبارا من أوائل عام ٢٠٠٥م.
 - تكوين فريق عمل لمراجعة معايير التجانس المتعلقة بالمؤشرات المالية والنقدية لدول الكوميسا وضرورة مواكبتها كما ورد في برنامج التعاون النقدي والمالي لأفريقيا .
 - ضرورة تقديم الدول الأعضاء تقارير مفصلة عن أداء اقتصادياتها الوطنية وحول ما تم تحقيقه من تجانس في الاقتصاديات الكلية وذلك خلال الاجتماعات القادمة لمجلس محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية بدول الكوميسا .
 - ضرورة تجانس السياسات الضريبية بين دول الكوميسا توطئة للانتقال لمرحلة الاتحاد الجمركي في ديسمبر ٢٠٠٤م .
 - ضرورة وضع استراتيجيات محددة لخفض حدة الفقر والاستفادة من العديد من المبادرات الإقليمية والدولية كمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD) ووضع برامج واضحة لإنشاء منطقة استثمار موحدة في الكوميسا .
 - ضرورة الاهتمام بالتدريب لرفع القدرات الوطنية لدول الكوميسا .
 - تعيين مدير تنفيذي جديد لغرفة مقاصة الكوميسا ومستشار فني للغرفة .
 - حل اتحاد بنوك الكوميسا .